دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين
كلية التجارة - جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
خبير تأمين إستشارى ومحكم

مقالات تأمينية

* فى مجال التأمين عامة

فى قطاع التأمين التجارى .. أهلاً للخبرة الأجنبية ولا للسيطرة الأجنبية.

2011

دار التأمينات : 6 شارع محمود حافظ ، ميدان سفير ،
مصر الجديدة ، ص.ب 5878 هليوبوليس غرب ، رقم بريدى 11771
ت : 26437339 - 26357121 فاكس : 26357121

فى قطاع التأمين التجارى
أهلا للخبرة الأجنبية ولا للسيطرة الأجنبية

يثير قرار إلغاء الحد الأقصى لمساهمة الأجانب فى رأسمال شركات التأمين (المباشر) والسماح بأن يكون مديرو شركات من الأجانب وقفة حول واقع الشركات المصرية حتى نتبين مدى أهمية الخبرة الأجنبية ومدى الحاجة إلى تطوير أداء الشركات القائمة وهى عمليه ذات طبيعة مستمرة.

لقد سبق وعبرنا عن رأينا بالنسبة لتملك الأجانب مقاليد شركات التأمين المباشر فإعترضنا على ذلك خشية سيطرتهم على إدارة إستثمارات المخصصات الفنية لتلك الشركات والتى تتجاوز عشرة أمثال رؤوس أموالها التى بدورها لا تمثل أهمية تذكر بالنسبة لعملية التأمين وقد كان هذا الرأى رد فعل للقرار المفاجئ برفع القيود على تملك الأجانب لرأسمال شركات التأمين المصرية ومازلنا عند رأينا فى هذا الشأن.

إلا أننا يجب أن نعترف من ناحية أخرى بحاجتنا الملحة للإستعانة بالخبرة الأجنبية لا لنقلها ولا لسيطرتها على الإدارة وإنما كخبرة إستشارية فى هذه الصناعة ذات الطابع الدولى.

إننا نحتاج للخبرات عامة وطنية وأجنبية فى مجالات ثلاث: لتنمية الموارد البشرية لشركات التأمين القائمة وعلى الأخص جهازها الإنتاجى... كما نحتاج لهذه الخبرات لتحديث وتنويع التغطيات التأمينية.. وأخيرا فإننا نحتاج لهذه الخبرة لترشيد الإنفاق والمصروفات الإنتاجية والعمومية

أما من حيث حاجتنا إلى الإنفتاح على عالم التأمين والإستعانة بخبرائه الأجانب إلى جانب خبرائنا الوطنيين **فى مجال تنمية الموارد البشرية خاصة الجهاز الإنتاجى بالشركات فيكفى للتدليل على ذلك أن نذكر رقمين من الأرقام المنشورة فى التقرير القيم والشامل الذى أعدته هيئة الرقابة على التأمين فى مصرعن عام 1995/1994:**

- بلغت نسبة عمليات الاسترداد 4.58%

- بلغت نسبة الالغاءات 8.75%

وهى نسب عالية تعبر عن وجود مسافة بين ما توقعه العملاء من وثيقة التأمين كما بينها المنتجين **وبين واقع تلك الوثيقة فالإلغاء والإسترداد فى حقيقتهما وبتعبير بسيط عبارة عن إعادة السلعة إلى البائع لعيب فيها.**

وفى مجال أهمية الخبرة الأجنبية لتنويع وتحديث وتطوير التغطيات التأمينية يكفى أن نشير من واقع التقرير المشار اليه الى رقمين آخرين :

- تتوزع عمليات التأمينات العامة بين تغطيات التقليدية تستفاد من مراجعة نسب أنواع التغطيات الى الأقساط المباشرة لعمليات تأمين الممتلكات حيث يتبين من بيانات عام 95/94 أن 30% من تلك الأقساط يرجع إلى تأمينات السيارات (الإجبارى والتكميلى) و 21.8% لتأمينات الحريق و19% لتأمين أجسام السفن والنقل البحرى و 9.2 لتأمين الحوادث على ذلك أقساط تأمينات البترول بواقع 6.8% والتأمين الهندسى بواقع 6.3% وتأمين الطيران بواقع 4.5% ثم تأمينات النقل الداخلى والتأمين الطبى بواقع 1.2% لكل منهما

- أما الرقم الثانى فهو خاص بحجم عمليات تأمينات الحياة الفردية التى تتميز بالإنحفاض فلم تتجاوز أقساطها عام 95/94 46.1 مليون جنيه مقابل 91.1 مليون جنيه لعمليات التأمين الجماعى.

وأخيرا فإنه فى مجال حاجتنا للخبرة الأجنبية لترشيد الإنفاق يكفى أن نشير وفقا للبيانات المنشورة عن عام 1995/1994الى الاتى :

- بلغ معدل التكلفة الكلية لعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال (العمولات وتكاليف الإنتاج والمصروفات العمومية والإدارية) 32.5% من جملة الأقساط المباشرة (بلغت العمولات وتكاليف الإنتاج 38.9% من العمليات الجديدة كما بلغت المصاريف الإدارية والعمومية - التكلفة الإدارية**- حوالى 15.8%**

وبصورة رقمية فإنه وفقا لبيانات عام 95/94 بلغ صافي أقساط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال 806.2 مليون فى حين بلغت العمولات وتكاليف الإنتاج 455جنيه تضاف إليها124 مليون جنيه مصاريف عمومية وإدارية بإجمالى 579 مليون.

- وبالنسبة لعمليات تأمين الممتلكات بلغ معدل العمولات وتكاليف الإنتاج 22.8% من صافي الإكتتاب المباشر ومعدل المصاريف العمومية والإدارية 8.5% من ذلك الصافى بإجمالى 31,3 فى حين بلغ معدل الخسارة 65.9%

والنسب السابقة مرتفعة بالنسبة الى تكلفة الخطر وبالتالى فإنها تحتاج الى وقفة طويلة ومراجعة لتحميلات الأقساط الصافية كما تحتاج للتعرف على الخبرة الأجنبية وكيف تدار العملية التأمينية بأداء أفضل وتكلفة أقل.